مشروع تحديات الانتقال في سوريا

ورقة مناقشة (18)

روسيا ومسألتا هيئة تحرير الشام وتنظيم حراس الدين

أنطون مارداسوف، المجلس الروسي للشؤون الدولية

مركز جنيف للسياسات الأمنية

مركز جنيف للسياسات الأمنية هو مؤسسة دولية تأسست في عام 1995، بعدد أعضاء قدره 53 دولة عضوًا، لغرض رئيسي هو تعزيز السلام والأمن والتعاون الدولي عن طريق تعليم المهارات التنفيذية وبحوث السياسات التطبيقية والحوار. يتولى مركز جنيف للسياسات الأمنية تدريب المسؤولين الحكوميين والدبلوماسيين والضباط العسكريين وموظفي الخدمة المدنية الدولية وموظفي المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في المجالات ذات الصلة بالسلام والأمن الدوليين.

مشروع تحديات الانتقال في سوريا

مشروع متعدد الأطراف للحوار والبحث يهدف إلى بناء الجسور بين الاتحاد الأوروبي وروسيا وتركيا والولايات المتحدة بشأن قضايا ثلاث، هي: الإصلاح، وعودة اللاجئين، وإعادة الإعمار. يدير المشروع مركز جنيف للسياسات الأمنية بالتعاون مع معهد الجامعة الأوروبية والمركز السوري لبحوث السياسات والمؤسسة السويسرية للسلام "سويس بيس".

المحرر:

عبد الله إبراهيم، باحث رئيسي في المشروع

المؤلف

أنطون مارداسوف

أنطون مارداسوف هو خبير غير مقيم في الشؤون العسكرية لدى المجلس الروسي للشؤون الدولية يركز على سوريا والعراق والمنظمات المتطرفة. وتضم جعبته العديد من المقالات المنشورة في وسائل الإعلام الروسية والعديد من الدراسات وفصول الكتب التي تدور حول الاستراتيجية الروسية في سوريا والمعارضة السورية، فضلًا عن علاقات موسكو مع إيران ولبنان ومصر. وقد ظهرت مقالاته وتعليقاته في موقع المونيتور الإخباري، وقناة الجزيرة الإخبارية، وجريدة الشرق الأوسط، وغيرها. وقد عمل أنطون، فيما مضى، مستشارًا للإدارات التحليلية في الأجهزة الأمنية لشركتي نفط.

الأفكار المعبر عنها تخص المؤلف وحده ولا تخص الناشر.

نُشرت في أكتوبر/ تشرين الأول 2020

جميع الحقوق محفوظة لمركز جنيف للسياسات الأمنية

تضم المعارضة السورية المعتدلة بعض مواطني منطقة شمال القوقاز الروسية، وإن كان عددهم قليلًا. وكان مواطنو القوقاز ورابطة الدول المستقلة، إلى حد كبير، أعضاء في تنظيم الدولة الإسلامية أو مرتبطين بطريقة ما بالقوات الخاضعة بصورة رسمية لقيادة جبهة النصرة ومن بعدها هيئة تحرير الشام. ويمكن تقسيم من ذهبوا إلى سوريا والعراق للقتال إجمالًا إلى جيلين. الجيل الأول يضم أعضاء إمارة القوقاز الذين استجابوا لدعوة شيوخ السلفية من المراكز العربية الإسلامية. وبالأساس، جُنِّدَ مواطني كازاخستان وأوزبكستان وقرغيزستان وتركمانستان (العمال المهاجرون في الغالب) للجهاد في روسيا أو في مختلف مجموعات الشتات في جميع أنحاء أوروبا.*

في عام 2014، قسّم إعلان الخلافة الجهاديين الذين يقاتلون إلى جانب الثوار السوريين، وقد لجأ العديد من مواطني روسيا وآسيا الوسطى إلى تنظيم الدولة الإسلامية، في حين بقي آخرون ضمن الجماعات المسلحة التي تشكل جبهة النصرة أو تنتسب إليها. وعند هذه المرحلة الزمنية، ظهر الجيل الثاني من الجهاديين، الذي كان يضم أساسًا المنحدرين من أصول عرقية داغستانية أو مواطني آسيا الوسطى، وفي المقام الأول سكان المدن الكبيرة الذين أُستقطبوا إلى سوريا والعراق عن طريق الحملات الدعائية على الإنترنت. ومع ذلك، تغير هذا الوضع مؤخرًا، حيث قُتل العديد من مواطني القوقاز ورابطة الدول المستقلة في ساحة المعركة أو أثناء القصف. غير أن ثمة تهديد لا يزال قائمًا بأن يعود المسلحين إلى روسيا من سوريا والعراق، مع إمكانية ربط الشبكات المالية الدولية التي ترعى التطرف بالجماعات المتطرفة داخل روسيا. وفي الوقت عينه، فإن البلدان الأصلية لهؤلاء المقاتلين على علم بوجودهم، ويعد تبادل المعتقلين من الممارسات الشائعة للاتحاد الروسي ودول رابطة الدول المستقلة - وهي ممارسة تسد الثغرات الموجودة في تسليم المطلوبين الشيشانيين من سوريا، في فترة ما قبل الحرب، بناء على طلب أجهزة الأمن الروسية.

وعادة ما يجري تقييم التهديد الذي تشكله هذه الجماعات استنادًا إلى عدد أعضائها. ومع ذلك، تختلف البيانات الرسمية الصادرة عن الوكالات الروسية، ويشوب طريقة الحساب الغموض. فعلى سبيل المثال، ليس من الواضح ما إذا كانت هذه الإحصاءات تشمل من غادروا بلدانهم الأصلية قبل الحرب السورية وأقاموا بصورة دائمة في سوريا أو تركيا أو أوروبا. وتستغل الأجهزة الأمنية والسياسيين هذا العامل للتلاعب بسكان بلدانهم. وأحكام التشريعات المتعلقة بالتطرف في روسيا وآسيا الوسطى غير واضحة المعالم، مما يترك مجالًا كبيرًا للانتهاكات المحلية، عندما يتعرض المسلمون للاختطاف، وتُدس لهم المخدرات أو الأسلحة، ويحكم عليهم بالسجن لفترات طويلة. وقد هاجر آلاف المدنيين المسلمين من روسيا (خطباء، وأئمة مساجد، وقادة مجتمع، وعدة مفتيين سابقين في المناطق الروسية، ونشطاء إسلاميون، وصحفيون)، خوفًا على حياتهم وحريتهم، إلى جانب رحيل العديد منهم بسبب أجهزة الأمن الروسية في الفترة التي سبقت دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في سوتشي عام 2014. وهم يعيشون في الشتات ولم يشاركوا في الحرب السورية؛ ومع ذلك، يمكن لبلدانهم الأصلية أن تقوم بملاحقتهم على الصعيد الدولي على أساس انتمائهم المزعوم إلى خلايا سرية مسلحة أو الإرهاب الدولي.

ومن المهم أن نلاحظ أن غالبية الشيشانيين جاءوا من أوروبا وتركيا لغرض وحيد هو الجهاد، حيث انتقلوا في أعقاب حربي الشيشان الأولى والثانية أو أجبرتهم أجهزة الأمن على الانتقال. وفي السابق، كان الشيشانيون يفضلون تشكيل جماعات منفصلة والبقاء مستقلين لأطول فترة ممكنة. وقد حاربوا ضد قوات الأسد والميليشيات الشيعية لتجنب الاشتباكات بين الجماعات. حتى أن الشيشانيين عُيّنوا في مناصب قيادية داخل تنظيم الدولة الإسلامية أو جُمعوا في وحدات منفصلة. وفي الوقت الحالي، فإن المسلمين الذين يقومون بدراسة متعمقة للإسلام ولا يرون الحرب سبيلهم الوحيد لتحقيق الذات لا يستطيعون في بعض الأحيان العثور على أي جامعة

* هذه الورقة مترجمة عن إسهام للمؤلف منشور باللغة الإنجليزية على الموقع الإلكتروني لمركز جنيف للسياسات الأمنية.

مناسبة. فعلى سبيل المثال، من غير المرجح أن ينضم الإسلاميون إلى الجيش الوطني السوري. ويعتقد السلفيون أن قادة الجيش الوطني السوري هم "ديمقراطيون" يقبلون بالانتخابات الديمقراطية والحكم الديموقراطي في سوريا بدلًا من الدعوة إلى "الحكم الإسلامي الحقيقي".

ومع ذلك، أثارت مجموعة من الاضطرابات داخل صفوف المعارضة مخاوف وكالات إنفاذ القانون الروسية بشأن أنشطة جميع الجماعات المسلحة في إدلب إلى حد ما على الأقل. ووفقًا لمنطق موسكو، ليس ثمة فصائل مقبولة أو غير مقبولة بالنسبة إلى التي يتشكل قوامها من مواطني روسيا أو رابطة الدول المستقلة. وسيكون من الأفضل ألا يعود هؤلاء الأعضاء على الإطلاق. فعلى سبيل المثال، يساور أجهزة الأمن الروسية القلق إزاء نشاط أجناد القوقاز (كتيبة الخليفة)، وهي جماعة مسلحة تأسست في عام 2015 وتتألف أساسًا من الشيشانيين، وتعمل في إدلب مع الشركة العسكرية الخاصة ملحمة تاكتيكال. ومن الأمثلة الأخرى لواء أنصار الخليفة، وهي جماعة غير معروفة تأسست في عام 2012. وتفيد جميع المصادر أن هذه الجماعة كانت مرتبطة بجبهة النصرة، ولكن، وفقًا لما ذكرته الجماعة نفسها، هي وحدة قتالية تابعة لحزب التحرير (رغم أن أعضاءها رسميًا لا يتولون سوى القضايا الدعائية)، الذي يراقبه الاتحاد الروسي بدقة.

وكانت موسكو تراقب أيضًا نشاط جيش المهاجرين والأنصار قبل انقسامه في عام 2015، عندما انضمت مجموعاته القتالية الأكثر فعالية إلى تنظيم الدولة الإسلامية. ولا تزال جماعة الإمام البخاري التابعة لهيئة تحرير الشام هي التشكيل الكبير الوحيد الذي يضم مواطني رابطة الدول المستقلة وليس لها أي صلات بتنظيم الدولة الإسلامية. أما بالنسبة للتهديد الذي تشكله هجمات كتائب خطاب الشيشاني على الدوريات الروسية، فإن بعض الخبراء الروس يشككون في وجودها الفعلي. ويتفق خبراء روس آخرون عمومًا على أن هذه الجماعة تنشط في مناطق وجود هيئة تحرير الشام ونقاط المراقبة العسكرية التركية. وبالتالي يمكن استخدام هذا النشاط بحسبانه ذريعة رسمية للقيام بعمليات في جنوب الطريق السريع إم 4، في المناطق التي لابد وأن تخضع في نهاية المطاف لسيطرة الأسد وفقًا للاتفاق بين الرئيسين بوتين وأردوغان.

الطبيعة المتطرفة لهيئة تحرير الشام

أعلنت وسائل الإعلام الرسمية الروسية، على الملأ، أن قضايا المعارضة في إدلب تدخل ضمن نطاق اختصاص تركيا. ووافق الرئيس التركي أردوغان على ذلك، مشيرًا إلى أن "الروس يحافظون على الأمن خارج إدلب وأن تركيا ستحافظ على الأمن داخل منطقة إدلب". ومع ذلك، لا يمكن لموسكو، التي تقدم نفسها على أنها ضامن لوحدة الأراضي السورية والمناضل الرئيسي ضد الإرهاب، مع تشويه سمعة الولايات المتحدة باستمرار في هذا الصدد، أن تعترف علنًا بأن إدلب أصبحت الآن منطقة خاضعة للسيطرة التركية، وبالتالي، فإن روسيا لا تكترث بشأن مصير المتطرفين.

وقد ذكرت موسكو رسميًا هيئة تحرير الشام للمرة الأولى في أغسطس/ آب 2017، بعد ستة أشهر فقط من تأسيسها، عندما ذكر الكولونيل جنرال إيغور كوروبوف، رئيس المديرية الرئيسية لوزارة الدفاع الروسية (وكالة الاستخبارات العسكرية)، أن تشكيلًا جديدًا يضم أكثر من 25 ألف عضو قد ظهر في سوريا ويتعين الاستعداد لمكافحته أيضًا. ومنذ ذلك الحين، أصبحت العمليات المناهضة لهيئة تحرير الشام تمثل المبرر الرئيسي للعمليات العسكرية والقصف الذي يطول جميع مناطق خفض التصعيد. وألقت موسكو باللوم رسميًا على هيئة تحرير الشام في الهجوم على الشرطة العسكرية الروسية في محافظة حماة وعلى إسقاط المقاتلة النفاثة من طراز سو-25 (SU-25) في إدلب؛ ومع ذلك، يبدو أن موقف موسكو المتعنت ضد تحالف هيئة تحرير الشام يرجع، فيما يبدو، إلى عدم رغبتها في زيادة حجم مشاركتها في الصراع السوري. ووفقًا لوسائل الإعلام، فقد تفاوض الجيش الروسي مباشرة مع هيئة تحرير الشام في أبو دالي بمحافظة حماة.

من الواضح أن اتفاق موسكو - أنقرة يهدف، في المقام الأول، إلى محاصرة عاصمة المحافظة والمناطق المجاورة التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام أو تنظيم حراس الدين. وقد أظهرت موسكو معارضة شديدة للقيام بعملية عسكرية في إدلب، الأمر الذي يتطلب تركيز قواتها الكثيفة في هذه المنطقة. ومن المحتمل أن تقبل روسيا تنفيذ مجموعة من الهجمات المتفرقة لجعل المعارضة وتركيا تنقل قواتها إلى عمق إدلب، لكن تركيا تعارض هذا الخيار بوضوح. وبناء على ذلك، لا يمكن أن تتراجع أنقرة إلا في حالة وجود ترتيبات محددة أو تبادل آخر للأراضي.

تركيا مسؤولة عن إدلب

لم تعد الخطط التركية تعتمد على الاتفاقات مع روسيا. وبدلًا من ذلك، فهي تستند إلى الوضع العام في شمال غرب سوريا. وقد تحقق الوضع القائم في إدلب، في المقام الأول، نتيجة للنشاط العسكري التركي الذي يستمد جذوره من المفاوضات بين الرئيسين بوتين وأردوغان، مع وجود محاولات للتعاون، مثل اتفاق أضنة، الذي أشارت إليه موسكو في الوقت المناسب لتجنب الأسئلة المحرجة، وهو عامل ثانوي فقط. وقد كان استخدام تركيا الواسع النطاق للطائرات بدون طيار في فبراير/ شباط - مارس/ آذار 2020 غير مسبوق من حيث حجمه وتكتيكاته، حيث أصبحت الطائرات بدون طيار العنصر العملياتي الرئيسي المستخدم في عمليات الدعم بالنيران والمراقبة والاستطلاع ليس فقط للجيش التركي، ولكن أيضًا بالنسبة إلى حلفائه من جماعات المعارضة خلال عملياتهم الهجومية والدفاعية. وكانت هذه هي المرة الأولى في التاريخ العسكري التي تصبح فيها الطائرات بدون طيار شكلًا من أشكال الدعم الجوي المباشر، حيث كانت فعالة وواسعة النطاق لدرجة أنها حلت محل طائرات القتال والاستطلاع. وتجيز الفقرة 7 من مذكرة سوتشي (2018) لتركيا استخدام الطائرات بدون طيار في إدلب؛ وبالتالي، لا يمكن استخدام المعدات الحربية المضادة للطائرات والقوات المحمولة جوًا الروسية ضدها.

لقد أثبتت تركيا لنظام الأسد وموسكو على حد سواء أنها مستعدة لتصعيد الصراع لضمان مصالحها. وفي الوقت نفسه، استغلت روسيا، غير المستعدة لتصعيد من هذا القبيل، دورها في الصراع للتوصل إلى حل وسط مع الشركاء الإقليميين. كما لاحظت أنقرة محاولات الكرملين لتعزيز الاتصالات مع الإمارات العربية المتحدة، خصمها التقليدي فيما يتعلق بكل من ليبيا وسوريا. وبذلت مؤسسات الدولة التركية جهدًا كبيرًا وانفقت الكثير من الموارد لتطوير شمال غرب سوريا وتنظيمه. وتتمثل المشكلة في أن تركيا ليس لديها صيغة سياسية متميزة تقبلها موسكو للحفاظ على وجودها في هذه المناطق. فالمناطق العازلة التي بها سكان عائدين ووحدات مسلحة خارج سيطرة دمشق تشكل "ورقة رئيسية" سياسية، مما يعزز المعارضة، في حين تسعى روسيا إلى إضعاف موقفها. وهذه مهمة استراتيجية لا يبدو أن هناك حلًا محددًا لها. ومع ذلك، ومن منظور تكتيكي، ستواجه هيئة تحرير الشام لاحقًا التفكيك، وسيتعين عليها نبذ التطرف، وستجنح صوب فصائل مماثلة لوحدات الجيش السوري الحر.

التحولات التي طرأت على هيئة تحرير الشام وعلاقتها بحراس الدين

رغم ما تقدم، يتعين علينا أن نفهم بوضوح أن المجتمع الأكاديمي ووسائل الإعلام الروسية جعلت مسألة محاربة هيئة تحرير الشام وتنظيم حراس الدين من المحرمات (تابو). ويمكن النظر إلى النهج المحايد في هذه المسألة على أنه تبرير للإرهاب، حيث إن لدى موسكو العديد من القضايا الحساسة في هذا الصدد. ويميل الخبراء الروس إلى تجنب المناقشات العامة حول حقيقة أن الغارات الجوية والعمليات الموالية للحكومة قد دفعت السكان المحليين إلى التعاون مع هيئة تحرير الشام، التي يقدمها قادتها على أنها قوة تحارب نظام الرئيس بشار الأسد وتحمي "الثورة السورية". ونظم عملاء من ذوي الخبرة من تنظيم القاعدة وجودهم

العسكري والاقتصادي في إدلب استنادًا إلى استراتيجية التنظيم بخصوص "الخطوط الأمامية للجهاد العالمي" الأخرى. غير أن الافتقار إلى الخبرة الإدارية يمنعهم من السيطرة على المدن الكبيرة في المحافظة. وقد حاولوا سد هذه الفجوة بتعيين سوريين بدلًا من الأجانب في هيئات إدارية تسيطر عليها هيئة تحرير الشام.

كما احتاج قادة هيئة تحرير الشام وتنظيم حراس الدين إلى تجنيد المزيد من الأعضاء لتعويض خسائرهم، بل وألغوا "الاختبار" الخاص للمرشحين المتقدمين الذين كان عليهم من قبل أن يجاهروا بإيمانهم "بالإخلاص" إلى الأفكار، والأساليب المستخدمة لتحقيق الأهداف، والمبادئ الدينية. وهذا يعني أن الهيئة والتنظيم على حد سواء أصبحا أكثر انفتاحًا على السوريين مع توقفهما عن طلب أي معرفة عميقة، مما زاد من عدد السوريين في الجماعات المسلحة زيادة كبيرة. ويحاول قادة هيئة تحرير الشام استخدام هذا المكوّن السوري لاقتراح/ فرض جدول أعمال "لإضفاء الشرعية" على الحركة وزيادة الاندماج مع المعارضة السورية. وفي الوقت نفسه، حافظت هيئة تحرير الشام على سلطتها بالإبقاء على سيطرتها على طرق التهريب ونقاط التفتيش، مما يسمح لها بمهاجمة قوافل المساعدات الإنسانية والعسكرية المخصصة لجماعات المعارضة المعتدلة التي تمر عبر معبر باب الهوى الحدودي. ولا يزال التهريب يدر دخلًا لهيئة تحرير الشام ولكن تركيا بذلت الكثير من الجهد لفصل الجماعة تدريجيًا عن هذا المصدر من مصادر التمويل والقوى البشرية والإمدادات.

ولم تكن هناك أي مواجهة خطيرة بين هيئة تحرير الشام وتنظيم حراس الدين حتى وقت قريب، عندما ضغطت أنقرة (والطائرات الأمريكية بدون طيار) على هيئة تحرير الشام لإظهار استعدادها لاعتقال العناصر المنتسبة لتنظيم حراس الدين. وتشبه هاتان الجماعتان وجهين لعملة واحدة، لأنهما مستعدتان للتعاون الوثيق، ويبالغ مقاتليهما للغاية في أي نزاعات بينها. وينبغي النظر إلى الاعتقالات وعمليات الإعدام العلني لأعضاء تنظيم الدولة الإسلامية (المحظور في روسيا) من جانب هيئة تحرير الشام على أنها انتقام ضد المنافسين وليس محاولة لضمان أمن السكان. فالرعب الذي بثه الجولاني يتجاوز الهيئة نفسها، التي غالبًا ما يجرى مطاردة العملاء المزعومين لتنظيم القاعدة أو تنظيم الدولية الإسلامية أو نظام الأسد داخلها. كما يمتد إلى المناطق الخاضعة لسيطرة هيئة تحرير الشام، حيث إن مسلحي الهيئة متورطون في قتل نشطاء واختطاف مدنيين للحصول على فدية. ونجم عن ذلك تحويل السكان المحليين إلى رهائن للوحدات التابعة لهيئة تحرير الشام وتنظيم القاعدة، باستثناء بعض الجيوب التي لا تزال تسيطر عليها المعارضة المعتدلة. ولم ينجح المتطرفون في اختراق الحركة الثورية السورية ودعم أنفسهم فيها فحسب، بل تولوا أخيرًا زمام الأمور، وهو أمر مناسب للداعين إلى فكرة إن الربيع العربي كان مستوحى من أجهزة الأمن الغربية، وأن جميع الأحداث السورية هي، حسب ما يُزعم، شكل من أشكال التواطؤ ونضال دمشق ضد الإرهابيين.

بيد أنه قد تتاح الفرصة أخيرًا لتنظيم القاعدة لإقامة "ملاذ آمن" في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، نظرًا لتركيز أنقرة على إضعاف وحدة وحدات حماية الشعب الكردية، وانعدام الثقة بين أعضاء عملية أستانا، ومحاولات النظام لإضعاف المعارضة المعتدلة قدر الإمكان. ومع ذلك، إذا عزز المتمردون المعتدلون موقفهم وجرى الاعتراف بصوتهم في العملية السياسية، فإن هذا "الملاذ الآمن" سينتهي بموارد محدودة للغاية لبسط سلطة التنظيم خارج سوريا.

منذ أواخر عام 2017، تهدف سياسة هيئة تحرير الشام إلى تذويب أيديولوجيتها المتطرفة. ويبدو أن الهيئة تعمدت إرسال وحدات متطرفة ملتزمة بالولاء إلى تنظيم القاعدة إلى حتفهم – وهي حقيقة عززت موقفًا متشككًا إلى حد ما تجاه قادة هيئة تحرير الشام. وتتلقى بعض الجماعات المتطرفة التي لا تزال على اتصال بهيئة تحرير الشام (على سبيل المثال، كتيبة الغرباء أو وحدات أصغر من البوسنيين) أوامر مباشرة من تنظيم القاعدة، ولكنها ملزمة بالولاء لهيئة تحرير الشام فقط بحكم قسمهم على المشاركة في القتال. ومن المعروف على نطاق واسع، على سبيل المثال، أن الحزب الإسلامي في تركستان تابع لأميره في أفغانستان. ولا تزال

هذه الوحدات موجودة مع هيئة تحرير الشام خوفًا من الاعتقال أو الإبادة.

وهذا يؤدي إلى انعدام الوحدة داخل هيئة تحرير الشام، الأمر الذي قد يسفر عن مزيد من الانقسام. ولا يزال جزء من الهيئة يتبنى أيديولوجية تنظيم القاعدة ويرغب في أن يصبح تنظيمًا مستقلًا في "الجهاد العالمي"، إن لم يكن في أن يستعيد العلاقات مع التنظيم بالكامل. وتتمسك هذه الجماعة بنهج يمارسه أبو محمد المقدسي، المنظّر الجهادي الأردني، ومفهومه "جهاد النخبة" [نهج نخبوي في الجهاد]، رغم خفوت سمعته في الآونة الأخيرة. ويميل فصيل آخر من فصائل هيئة تحرير الشام (تقليديًا "سوري" أو محلي) إلى الابتعاد عن التطرف وأن "يصبح قانونيًا" بصورة تدريجية عن طريق التحول إلى ما يشبه "طالبان السورية". وهذا الفصيل مرتبط بأيديولوجية أبو قتادة الفلسطيني، وهو منظّر جهادي آخر، ومفهومه "جهاد الأمة"، مما يجعل من الممكن توقيع اتفاقات سلام مع الخصوم. وهذا يعني أن هذا الجزء من هيئة تحرير الشام، على سبيل المثال، يمكن أن يركز على الاعتراف بحكومة الإنقاذ، والوعد بطرد القادة سيئي السمعة، وإعادة تسمية الجماعة وجعلها وحدة عسكرية في إطار الإدارة المدنية. وفي الوقت نفسه، من غير المرجح أن يوافق زعيم هيئة تحرير الشام، أبو محمد الجولاني، على ترك الشبكة نظرًا لأنها تحولت باستمرار وتكيفت مع حكمه.

التعاون التركي الروسي بشأن مكافحة التطرف

من الصعب للغاية اجتثاث هيئة تحرير الشام في المنطقة. وسيلزم وجود عدد كبير من الموارد ووحدات أجهزة الأمن للقضاء على الجماعات المسلحة وإبقاء الجماعات السرية منظمة. لذلك، يمكن حل قضية إدلب عن طريق بعض العمليات الروسية التركية المشتركة التي تنطوي على إنشاء منطقة أمان إنسانية على طول الحدود التركية، ولكن قد يكون من الضروري أيضًا تعليق الأمور لبعض الوقت، بحيث يمكن أن تحاول هيئة تحرير الشام أن تتحول خلاله إلى نوع من المنظمات "المقبولة" وتنشئ نوعًا من "الملاذ الآمن" في سوريا. وقد أظهر الربيع العربي أن التجربة عندما "يقيم الجهاديون دولة" محكوم عليها بالفشل إذا أصبح وجودهم العسكري ونفوذهم الأيديولوجي في المنطقة واسعين للغاية.

وتكمن المشكلة في أن مثل هذه "الملاذات" يمكن استخدامها، في وقت لاحق، لوحدات أصغر تابعة لجماعات جهادية دولية. وأحد الحلول التي من شأنها إرضاء تركيا والحفاظ على خط المواجهة لمقاومة الأسد يشمل هجمات الطائرات بدون طيار ضد القادة سيئي السمعة وعمليات محددة الأهداف تنفذها أجهزة الأمن متنكرة في زي بعض الجماعات المسلحة داخل هيئة تحرير الشام أو بعض الفصائل غير الموجودة (مثل كتائب خطاب الشيشاني). فمن ناحية، تشعر موسكو بالقلق إزاء الضربات الجوية التي شنّها التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد مقاتلي تنظيم حراس الدين، لأن ذلك يقوض الدعاية الروسية حول دور واشنطن في الصراع السوري ويعزز التفاعل الأمريكي - التركي، الذي تفضل موسكو تعقيده. ومن الناحية الأخرى، فإن هذا يتيح لروسيا إجراء حوار موضوعي وهادف مع الولايات المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب، وأن تعتبر نفسها جزءًا من التحالف العالمي ضد الإرهاب الدولي. والجيش الروسي ليس لديه رسميًا أي طائرات قتالية بدون طيار؛ لذلك، ستبدو ضربات طائراته دائمًا قسرية، وأي تبادل للإحداثيات بين الجيش التركي والجيش الروسي سيُنظر إليه على أنه تبادل للمعلومات مع الأسد. ومن الحلول الممكنة إنشاء غرفة عمليات تضم أجهزة الأمن التركية والروسية، يمكنها تحديد الأهداف والقضاء عليها "عن طريق الإنترنت".